تشـــاد تحت الاحتلال الفرنسى
١٩١٨ ـــ ١٩٦٠

عبد الرحمن عمر الماحى

لقد تم الاعلان عن قيام جمهورية تشاد فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨ م • ثم حصلت على استقلالها فى ١١ أغسطس ١٩٦٠م •

تقع جمهورية تشاد فى المنطقة التى تعرف بالسودان الأوســط ، بين درجتى خط العرض ٨° و ٢٣° شمالا ، وبين درجتى خط الطــول ١٤° و ٢٤° شرقا •• وقد رسمت حدودها السياســية نتيجة لاتفاقات أبرمت بين الدول الأوربية ذات المصالح المشتركة فى المنطقة وذلك على النحــو التالى :

أولا : الحدود بين تشــاد والكاميرون :

رسمت حدود الدولتين بواسطة فرنسا وألمانيا فى ١٥ مارس ١٨٩٤ ، وهى فى الواقع لاتتفق مع الأصول العرفية التى يزداد تواجدها فى شرق وغرب نهرى شارى ولوجون ، ولذلك كان لها آثار سيئة فى المنــاطق التى تفصل أفراد العائلة الواحدة •

ثانيا الحدود بين تشاد والسودان :

وضعت حدود الدولتين نتيجة الاتفاقية الفرنسية البريطانية التــى عقدت فى ١٤ يونيو ١٨٩٨ ، وبيان ٢١ مارس ١٨٩٩ الاضافى •

وفى عام ١٩٢٤ ، قامت بعثة فرنسية بريطانية مشتركة لمراجعــة تلك الحدود ، لكنها لم تحدث أى تغيير • وقد أخذ هذا التخطيط بعــين

الاعتبار الحدود التاريخية للمملكتين (وداى ، ودارفور) الا أنها من جهة أخرى كانت سببا فى حدوث بعض المضايقات لسكان المنطقة الذين ينتمون الى مجموعة عرقية واحدة .

ثالثا : الحدود بين تشاد والنيجر :

خططت فرنسا هذه الحدود فى شهر يوليو ١٩٢٩ ، الا أنها لم تخلو من التداخلات العرقية .

رابعا : الحدود بين تشاد وليبيا :

رسمت حدود الدولتين فى ٨ سبتمبر ١٩١٩م ، الا أن ليبيا تعترض على حدودها مع تشاد بحجة أن « موسولينى ، ولافال » قد وقعا فى ٧ يناير ١٩٣٥ ، اتفاقا ينص على تنازل فرنسا لايطاليا عن شريط يبلغ طوله مائتى كيلو متر ، يتيح للقوات الايطالية الوصول الى مصادر المياه شمال جبال تبستى فى منطقتى « أووزو ، وجيزنتى » ، ولكن هذا التنازل لم يتم بالفعل .

والواقع أن هذا الاتفاق قد تم لتهدئة نزعات ايطاليا الاستعمارية التى كانت تطالب بكل أراضى تشاد والكاميرون مقابل انضمامها للحلفاء فى عام ١٩١٥ . ولكن الفاشيين رفضوا هذا الاتفاق فيما بعد نظرا لضآلته من وجهة نظرهم ، وقد تم هذا الرفض بشكل رسمى فى خطاب مكتوب موجه من « الكونت سيانو » وزير خارجية ايطاليا الى سفير فرنسا فى « روما » ، وبذلك فقد الاتفاق وجوده الفعلى واحتل الفرنسيون هذا الموقع حتى استقلال تشاد . وقد اعتاد سكان المنطقة على اجتياز الحدود القائمة قبل اتفاقية « لافال — موسولينى » للتجارة فى كفره وسبها .

خامسا : الحدود بين تشاد وأوبانجى :

لقد رسمت فرنسا الحدود بين الدولتين بصـــورة نهائيـــة فى ١٩٣٧/١٢/٣١ وقد تعرضت من قبل لتداخلات وتعديلات كثيرة •

سادسا : الحدود بين تشاد ونيجيريا :

رسمت حدود الدولتين نتيجة الاتفاقية الفرنســية البريطانيــة المعقودة فى ٢١ مارس ١٨٩٩ ، وهى اتفاقية ملحقة بالاتفاقية الموقعــة فى ١٤ يونيو ١٨٩٨ ، التى حددت مناطق نفوذ فرنسا وبريطانيا فى شرق تشـــاد •

تبلغ مساحة تشاد مليونا ومائتين وأربعة وثمانين ألف كيلومترا مربعا وتختلف فيها الفصول اختلافا بينا ، حيث تتقلب بين رطبة ممطرة الى معتدلة ، فحارة منعشة الى حارة غائظة • ورياحها شمالية شرقية تحمـل معها السحب حينا والأتربة أحيانا أخرى • وأرضها تحفل بالأنهـار والبحيرات العذبة ، كما تنتشر فيها الغابات ، والمستنقعات ، والجبـال الشـــاهقة •

وقد قدر عدد سكانها فى عام ١٩٦٠ بحوالى ٣٫٢٥٤٫٠٠٠ نســمة لكن ذلك الاحصاء لم يكن دقيقا الى الحد الذى يسمح له بتحديد نسبة المسلمين الى غيرهم من معتنقى الديانات الأخرى •

وأخيرا اثبتت تقارير الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامى بأن المسلمين فى تشاد يتراوح عددهم مابين ٧٥ الى ٨٠٪ ، أما النصارى ٥٪ ، والخمسة عشر الباقية من الاحيائيين (١) ، ثم أضاف التقرير أن عدد الســكان قد أصبح يربو على ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة •

---

(١) الاحيائية : هى مذهب حيوية المادة ، اى الاعتقاد بأن النفس هى مبدأ الفكر والحياة العضوية فى وقت واحد .

تتميز تشاد منذ العصور الوسطى بموقعها « الاســـتراتيجى » الحساس الذى يربط بين شمال وجنوب القارة الأفريقية من جهــة ، وغربها وشرقها من جهة أخرى ، حيث أصبحت نقطة التقاء القــوافل التجارية والهجرات البشرية المتعاقبة •

وفى الفترة من القرن الثامن الميلادى الى القرن التاسع عشر ، قامت بها عدة ممالك اسلامية ، كان أشهر مملكة كانم ، ومملكة باقرمى ، ومملكة ودابى •

وفى أواخر القرن التاسع عشر ظهرت فى تشاد ثلاث قوى خارجية كان من الصعب على احداها أن تفترض نفسها على الأخرى •

ففى الجنــوب الغربى لبحيرة تشاد سيطر « رابح » الذى قــدم الى المنطقة فى عام ١٨٩٣ من جنوب السودان عن طريق « أوبانجى — شــارى » •

وفى الشمال ساد الســنوسيون الذين وصلوا اليها فى عام ١٨٩٨ من الجغبوب عن طريق « كوفرا » بزعامة السيد محمد المهدى بن الســيد محمد بن على السنوسى حيث أقاموا مراكز لهم فى منطقة « انيدى » و « بوركو » و « كانم » وأخذوا يمارسون العمل السياسى ويحتكرون التجارة بين الممالك التشادية ودول حوض البحر المتوسط ، وكانت لهم علاقة وطيدة قبل قدومهم بمملكة وداى ، منذ عهد السلطان على بن محمد الشريف الذى حكم فى الفترة الواقعــة بين عامى ١٨٥٧ — ١٨٧٤م • واحتلت فرنســا الجنوب فى عام ١٨٩٩ ، وأخذت تتربص بالقــوتين الاخريين • فى حين يتمتع كل من سلطان كانم وسلطان وداى ، وسلطان باقرص بنفوذه التقليدى فى حدود مملكته ويحاول النيل من جيرانــه والتصدى لأى أطماع خارجية •

وتجدر الاشارة الى أن القارة الأفريقية قد بقيت لفترة طويلة بعيدا

عن نفوذ الاستعمار الأوربى ، وذلك نتيجة لموانعها الطبيعية التى كانت تحول بين مطامع المغامرين وبينها •

وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، شهد العالم مرحلة تاريخية متميزة نمت فيها الاحتكارات الرأسمالية نموا عالميا ، وبخاصة فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، نتيجة لنمو الصناعة وتقدمها فى تلك البلاد• وقد صاحب هذا النمو تطور الاستعمار والتسابق الى تقسيم العالم الى مناطق نفوذ يمكن فيها تصريف منتجات الدول الصناعية والحصول منها على المواد الخام والأيدى العاملة بأجور زهيدة تزيد من أرباح الأموال المستغلة فى هذه المستعمرات • وكانت أفريقيا فى ذلك الوقت هى الأرض البكر التى يتطلع اليها المولون فى كافة دول أوربا ، والمجال الطبيعى لتوسع رأس المال الأوربى فى بحثه عن أسواق جديدة ، فتأسست شركات بريطانية وألمانية ، وايطالية وبلجيكية ، وفرنسية عديدة ، بهدف التجارة وجمع الثروات التى تكمن فى أفريقيا • وقد أرسلت هذه الشركات بوكلائها للاستطلاع وعقد الاتفاقات التجارية مع الزعماء التقليديين ، ومن ثم بدأ السباق والتنافس فى أفريقيا ، وتفاديا لتضارب المصالح والاصطدام المسلح ، أعطت معاهدة برلين الموقعة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ ، الحق للقوى المتنافسة فى احتلال كل منطقة تصل اليها ، على أن تبلغ ذلك الى الدول المتعاهدة • فأخذت فرنسا تفكر فى مد نفوذها من السنغال غربا الى جيبوتى شرقا ، ومن الكنغو جنوبا الى البحر المتوسط شمالا •

وبناء على ذلك اجتمع فى باريس عام ١٨٩١ ، ممثلوا أربعين شركة فرنسية لدراسة عمليات الاستطلاع والاستثمار فى مناطق أفريقيا الاستوائية ، فاتفقوا على انشاء لجنة أفريقيا الاستوائية •

وقد ورد فى التقرير الختامى لهذا الاجتماع مايلى :

« نحن رجال الاعمال قمنا باجتماع فريد فى التاريخ لدراسة

قارة لايعرفها الا عدد قليل من دول أوربا ، ولفرنسا فى هذا التقسيم الجزء الأكبر والنصيب الأوفر لقاء تنازلها لباقى الدول الأوربية عن التمتع بسيطرتها فى شرق أفريقيا • ولقد أعطى الاتفاق المبرم بين فرنسا وبريطانيا فى شهر يوليو عام ١٨٩٠ ، لنا الحق فى ربط مستعمراتنا فى السنغال والجزائر عبر الصحراء ، كما يعطينا نفس الاتفاق حق التوسع فى شمال بحيرة تشاد التى نزمع الوصول اليها من الكنغو عن طريق مملكة باقرص ، ويجب على نفوذنا أن ينتشر فى هذا البلد ، وان نعمل على ربط الكنغو والسنغال والجزائر وتونس بالسودان ، ولتحقيق هذه الأهداف يجب علينا القيام بعمل ايجابى مباشر لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ ، وأن نأخذ على عاتقنا مهمة تمويل حملة عسكرية نرى أن تسند قيادتها الى ضابط البحرية « بول كرامبيل » وتكون مهمتها استطلاع المنطقة الواقعة بين الكنغو وبحيرة تشاد ، وعقد اتفاقات مع رؤساء تلك البلاد ، ثم العودة عن طريق الشمال كلما أمكن ذلك •• على أن تكون هذه الحملة مقدمة لحملات أخرى تقوم بتمويلها ، وبذلك نستطيع خدمة النفوذ الفرنسى دون أن نكبد الحكومة أية نفقات ، ونحن نعتبر هذه الحملات ضرورة ملحة فى وقتنا الحاضر • اذ أن للمحتل الأول الحق فى السيطرة وهدفنا منها هو انتشار النفوذ الفرنسى وتنمية تجارتنا فى مناطق النفوذ بكافة الوسائل •

لذلك قررنا انشاء لجنة « أفريقيا الفرنسية » وذلك تنفيذا لفكرة وطنية خارجة عن نطاق مسؤولية الحكومية واهتمام الأحزاب الفرنسية •

وفى عام ٢٨ فبراير عام ١٨٩٥ ، صرح السيد / ديلونيكل ، فى مجلس النوا بالفرنسى قائلا : « ان السياسة الفرنسية فى تقدمها نحو أوبانجى ، وبحيرة تشاد ، ووادى النيل مبنية على فرض انشاء مستعمرات دائمة فى هذه المناطق ، فضلاً عن الربط بينها وبين مستعمراتنا فى الشرق والغرب والشمال والجنوب » •

ومنذ ذلك التاريخ أخذت فرنسا تكرس جهودها لاحتلال تشاد ، ولقد أدى احتلال « رابح » لملكة برنو فى مايو عام ١٨٩٣ ، واغاراته على الممالك المجاورة ، الى تغلغلها فى المنطقة بسرعة اكبر حيث كانت تعتبر تحركاته ان لم يوضع لها حد ستخدم فى النهاية مصالح بريطانيا •

ففى عام ١٨٩٧ عقد العقيد / اميل جانتى ، الذى تولى رياسة بعثة « أوبانجى — شارى » بعد مقتل (بول كرامبيل) فى داركونى ، اتفاقية مع « عبد الرحمن جورانج » سلطان باقرص الذى أزعجته قوات رابح ، وبموجب هذه الاتفاقية أخذت القوا تالفرنسية تتوغل فى الجنوب، الا أنها تلقت ضربات عنيفة من رابح ، فأصدرت الحكومة الفرنسية بيانا جاء فيه : « •• ان التردد والتهاون فى سحق هذا الرجل لا ينجم عنه سوى استمراره فى الفساد فى تلك الأملاك التى اعترفت بها ألمانيا فى عام ١٨٩٤ ، وبريطانيا فى عام ١٨٩٩ ، وعلى أثر ذلك أرسلت ثلاث حملات عسكرية : الحملة الأولى تحركت من الكنغو الأوسط بقيادة العميد / اميل جانتى ، والثانية تحركت من الجزائر بقيادة المقدم / لامى ، والباحث فورو • والثالثة تحركت من السنغال وكانت بقيادة الملازمين / جوالاند ، ومينيير • وفى ٢١أبريل ١٩٠٠ التقت الحملات الثلاث فى مدينة « كسرى » ، وفى اليوم التالى ، قامت مجتمعة تحت امرة المقدم / لامى ، بالهجوم على معسكر رابح ، وقد قتل فى هذه المعركة كل من رابح ، ولامى ، وعدد كبير من الفريقين •

وبمقتل « رابح » وجهت القوات الفرنسية جهودها نحو مملكة وداى فى الشرق والسنوسيين فى الشمال • وكانت المعاهدة التى عقدها الفرنسيون مع سلطان باقرص قد امنت لهم المناطق الجنوبية ومرور الامدادات العسكرية عن طريق نهرى شارى ، ولوجون ، وفتحت ثغرة كبيرة للتغلغل الفرنسى ، وأحدثت خللا فى صفوف المقاومة الوطنية ، حيث استمر الفرنسيون يدعمون مواقعهم الأمامية نحو أبشة عاصمة مملكة وداى • وبئر علالى وهو أحد المراكز القوية للسنوسيين فى كانم •

وأمام هذا الزحف الاستعمارى قام دور مرة سلطان وداى بعدة عمليات عسكرية ناجحة ضد القوات الفرنسية ، وعمت مشاعر العداء للفرنسيين معظم السكان ، فتصاعدت المقاومة الوطنية ، وتوالت هزائم القوات الفرنسية . وكان لهذه الهزائم صدى كبير فى فرنسا حتى دفعت البرلمان الى مناقشتها والتصويت بالموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لتدعيم النفوذ الفرنسى فى تشاد ، فارتفع عدد القوات الفرنسية الى عدة آلاف وبعد مقتل المقدم « مول » فى معركة قرية « دوروتى » فى نوفمبر عام ١٩١٠ ، عين العقيد / لارجو قائدا للحملة ، فتمكن من تصفية المقاومة الوطنية فى مملكة وداى ، حيث استسلم دور مرة فى أكتوبر عام ١٩١١ ، حقنا لدماء شعبه .

وبعد ذلك ضم العقيد / لارجو جهوده الحربية الى جهود الكتائب الفرنسية التى كانت تقاتل فى كانم ، وأنيدى ، وبوركو ، حيث تقاوم القوات السنوسية بقيادة كل من السيد النبرانى ، والمقدم صالح أبو كريم والمقدم أبو عقيلة ، والمقدم عبد الله التويز ، وقد طلب السنوسيين فى تلك الفترة مساعدة عسكرية من الدولة العثمانية لوقف التقدم الفرنسى فى شمال تشاد . فوصلت المساعدة بقيادة القائممقام رفقى ، الا أنها لم تكن بالقدر الكافى . ونظرا للتهديد الايطالى للدولة العثمانية بانزال جنود على الساحل الليبى ، اضطرت الحكومة العثمانية الى وقف المساعدة .

وبعد معركة « عين جلكة » التى وقعت فى « بوركو » فى نوفمبر عام ١٩١٣ انسحبت القوات السنوسية الى « كوفرا » غير أن القوات الفرنسية لم تتقدم بعد تلك المعركة الى أقصى الشمال لاحتلال تيبستى أو تتبع جيوب المقاومة فى مناطق أخرى من تشاد ، بل انسحبت لتواجه القوات الألمانية التى احتلت مدينة « كسرى » وبعض مناطق جنوب تشاد عند قيام الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ ، وبالتالى لم تتمكن من الاحتلال الكامل لأراضى تشاد ، الا بعد عام ١٩١٨ ، أى بعد أن وضعت الحرب أوزارها .

تشاد تحت الاحتلال الفرنسى

فى ٥ سبتمبر ١٩٠٠ صدر مرسوم من رياسة الجمهورية الفرنسية ينص على تنظيم مناطق الحاميات العسكرية الفرنسية فى تشاد ، والحاقها اداريا باقليم « أوبانجى » وأطلق اسم القائد الفرنسى « لامى » على المنطقة العسكرية التى أنشئت على الضفة الشرقية لنهر شارى والتى أصبحت فيما بعد العاصمة الادارية لمستعمرة تشاد باسم « فورت – لامى » أى حصن لامى .

وفى ١٧ مارس عام ١٩٢٠ ، صدر مرسوم أصبحت تشاد بمقتضاه مستعمرة فرنسية يديرها حاكم عسكرى يشرف عليه الحاكم العام لأقاليم أفريقيا الاستوائية فى « برازفيل » .

وقد شهدت تشاد استعمارا فرنسيا مطلقا اذ اعتبر السكان رعايا فرنسيين ، وألغيت الأنظمة التقليدية ، ووضعت الحدود الجمركية التى تكفل نظام الاحتكار ، وقطعت الصلات بالعالم الخارجى ، ولم يسمح للسكان بمزاولة أى نشاط سياسى أو ثقافى ، وقسمت البلاد الى تسع مقاطعات بحيث لايخرج المواطن من مقاطعته الى أخرى الا بتصريح ، وهذا الاجراء قد يكون وسيلة غير مباشرة لدفع السكان الى الاستقرار وعدم الارتحال ، الا أنه من جهة أخرى كان سببا من أسباب التوتر المستمر بين السكان وسلطات الاحتلال .

وكان يرأس حكام المقاطعات رئيس الاقليم يساعده مجلس استشارى محلى ، مكون من الأوروبيين ، وبعض الأعيان التشاديين ، وكانت صلاحية هذا المجلس ، مراجعة الميزانية ، ومناقشة المسائل التى تتعلق بالخدمات العامة وتقرير الضرائب .

وكان لكل مقاطعة حاكم ، وتنقسم الى أربع أو خمس مناطق ، يرأس كلا منها حاكم مساعد ، على أن حاكم المقاطعة هو الذى يتصرف

فى شؤونها بمعاونة أمين عام ، وعدد من الاداريين الفرنسيين ، ويوجد فى كل مقاطعة مجلس خاص لمناقشة السياسة الضريبية والخدمات المتعلقة بالمقاطعة .

وفى الفترة الواقعة مابين عامى ١٩١٨ و ١٩٥٨ ، كان يتولى زمام الحكم والادارة فى المقاطعات والمناطق ، ضباط وضباط الصف الفرنسيون وكان الحاكم من هؤلاء تناط به جميع المسؤوليات الادارية والعسكرية ، والقضائية ، والمالية ، فى المقاطعة ، ويتصرف فيها كما يشاء بحكم التفويض الذى يناله من رئيس الاقليم . كما كان من اختصاصه أيضا توقيع العقوبات وفرض الغرامات ، ولم يكن هناك استئناف لأحكامه ، ولكن يوجد احتمال لتخفيف العقوبة أو الغائها بمعرفة قاضى الصلح الوحيد الموجود فى العاصمة « فورت لامى » على أن قرارات هذا القاضى قد تبطل فى معظم الأحوال ، نظرا لبطء المراسلات والبريد .

وكان من سلطة هذا القاضى ابطال أحكام المحاكم الأهلية من الدرجة الأولى الموجودة فى عواصم المناطق ، وأحكام المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية الموجودة فى عواصم المقاطعات وهذه المحاكم كان يرأسها حكام المقاطعات ، وحكام المناطق يعاونهم اثنان من كبار القضاة المحليين .

وابتداء من عام ١٩٤٦ ، ألغى القضاء الأهلى فى المجال الجزائى ، حيث تولت السلطة القضائية الفرنسية وحدها النظر فى كافة المخالفات والجرائم التى ترتكب فى البلاد ، وتطبيق القانون الجنائى الفرنسى على الذين يحاكمون أمام المحاكم ، واقتصر القضاء الشرعى على الأحوال الشخصية .

ونظرا للقلاقل المستمرة وعدم وجود قوات نظامية فى المناطق لتنفيذ الأحكام وحفظ النظام ، فانه قد تم فى عا م١٩٣٦م ، تقسيم كل منطقة الى عدة نواحى أو أقضية ، وكل ناحية يحكمها رئيس قبيلة يمثل الادارة الفرنسية فى الاتصال المباشر بالسكان ، وهذه السياسة

كانت ترمى الى تبسيط مهمة الادارة وتفتيت وحدة المواطنين ، وتعميق النعرة العرقية وزيادة الثروة للحكام ، ولكنها ليست عاملا للتطور .

كانت ميزانية الاقليم تحصل من الضرائب المفروضة على الأفراد والمواشى والحرف اليدوية ، والتجارة .

وذلك بمقدار عشرين فرنكا فرنسيا على الفرد ، وعشرة فرنكات على الرأس من الابل ، وخمسة فرنكات على الرأس من الخيل ، وفرنكين على الرأس من البقر ، ونصف فرنك على الرأس من الضأن أو المعز ، ذلك كل عام .

أما الرسوم الجمركية فانها كانت تتراوح مابين خمسة فرنكات وثلاثة وأربعين فرنكا فى المائة ، على البضائع المستوردة .

ومابين فرنكين واثنى عشر فرنكا فى المائة ، على الصادرات المحلية ، وتقدر الرسوم على قيمة الشراء الأساسية فى الأسواق . ولم تكن الحكومة الفرنسية تساهم أو تدعم هذه الميزانية بشكل مباشر أو غير مباشر ، تطبيقا للبند الثالث والثلاثين من القانون المالى الصادر فى ١٣ أبريل ١٩٠٠ ، والذى ينص على أن جميع المستعمرات عليها أن تغطى تكاليفها المالية الخاصة بالخدمات العامة داخل الاقليم بما فى ذلك مرتبات الشرطة والدرك . أما الجيش فيكون تابعا لميزانية وزارة الدفاع الفرنسية .

ولتغطية نفقات الادارة ، فان معظم الخدمات العامة كان يتم تمويلها بالأموال المصادرة ، والغرامات ، والأيدى العاملة المجانية ، وفى سبيل تقوية مصادر الدخل ، اهتمت الادارة الفرنسية بتنمية الثروة الحيوانية التى قدرت فى تلك الفترة بحوالى اثنى عشر مليونا من الرؤوس، وفرضت زراعة القطن على السكان حتى ارتفع انتاجه من ١٧ طنا فى عام ١٩٢٩ ، الى ٥٠٫٠٠٠ ألف طن فى عام ١٩٤٦ ، و ٨٠٫٠٠٠ ألف

طن فى عام ١٩٥٨ • وتعتبر تشاد سابع دولة فى العالم مصدرة للقطن ، ولكن حتى عام ١٩٥٨ ، كان الاقتصاد التقليدى يمثل ٩٥٪ من الدخل القومى العام ، ويساهم القطاع الحيوانى فى هذه النسـبة بـ ٥٠٪ ، والقطاع الزراعى بـــ ٣٥٪ ، والحرف اليدوية بـــ ٥٪ ، والأحراش بـــ ٣٪ ، والصيد بـــ ٢٪ • ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأمطار والزراعة فان الانتاج الزراعى تحدده كمية الأمطار ، ومدى كفايتها ، وطـــول فصلها ودرجة انتظامها •

وقد قدرت مساحة الأراضى التشادية التى تروى عن طريق الأمطار الموسمية بحوالى ٢٧ مليون هكتار أراضى صالحة للزراعة و ١٥ مليون هكتار أراضى قابلة للاستطلاح الزراعى • وهذه الأراضى كانت ملكيتها مشاعة بين القبائل ثم أصبحت بعد الاحتلال ملكا للدولة •

وعلى الرغم من وجود الأنهار والبحيرا تالعذبة فى هذه الأراضى فانها لم تستغل للتطور الزراعى ، الأمر الذى جعل الدورة الزراعيــة فى البلاد مرة واحدة فى السنة ترتبط بموسم الأمطار •

فى عام ١٩٣٧ قامت الادارة الفرنسية بتسخير الأهالى فى انشاء شبكة من الطرق البرية وبعض المطارات الداخلية والخطوط السـلكية واللاسلكية بحجة عدم وجود اعتمادات مالية كافية من الاقليم •

ونظرا لموقع تشاد على الطرق « الاستراتيجية » فى النزاع الدولى فقد أصبح مطار « فورت ـــ لامى » العاصمةعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية قاعدة جوية لتموين جيوش الحلفاء والفرق التى تحارب فى الصحراء وبشكل مواز أصبحت قاعدة جوية هامة للطائرات الأميريكية المتجهــة الى الشرق ، وان موقع « فورت لامى » جعلهـــا بمنـــأى عن العمليات العسكرية للمحور الذى لم ينجح فى قذفها الا مرة احدة ، ولم يترتب على ذلك خسائر كبيرة •

وعندما سقطت فرنسا فى يد ألمانيا فى مايو ١٩٤٠ وجهت الادارة الفرنســـية فى تشـــاد جهودها الى حرب التحرير التى أعلنها « الجنرال ديجول » وكان لهذه الجهود أثر كبير على الاقتصاد القومى التقليدى ، وعلى السكان أيضا حيث سلبت اللحوم والغلات من الأسواق المحليـــة بآلاف الأطنان الى جبهات القتال ، كما جند عدد كبير من التشـــاديين للاشتراك فى هذه الحرب التى لانعاج لهم فيها ولا خراف ، فقد كون منهم ثلاثة عشر لواء من المشاة ، لذلك كان هناك تشاديون فى الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ، وبعض المدن الفرنسية • وقد تحـــررت فرنسا من احتلال ألمانيا فى عام ١٩٤٣ • وكان تصدى أوروبا للفاشـــية والنازية ، واشتراك الشعوب الأفريقية فى هذا التصدى أدى الى أن يدرك كلا الطرفين ضرورة احداث تغييرات أساسية فى الادارة الاستعمارية فقامت اللجنة الفرنسية للتحرر القومى بتنظيم مؤتمر برازفيل فى عام ١٩٤٤ ، وقد ضم المؤتمر الى جانب « الجنرال ديجول » حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الادارة وبعض أعضاء البرلمان الفرنسى فيه الأفريقيون بصفة رسمة أو غير رسمية •

وقد أوصى المؤتمر فى ختام جلساته بضرورة تطوير أفريقيا فى نطاق التبعية الفرنسية ، ولكن ذلك تطلب وقتا طويلا بسبب تحفظات البعض ومصالح البعض الآخر • ومن جهة أخرى فقد كان التشـــاديون يعانون من نقص التعلم ، وبالتالى لم توجد بينهم النخبة المستنيرة القادرة على فرض نفسها واتخاذ القرارات الحاسمة • فقد كانت جهـــود الادارة الفرنسية الرامية الى نشر التعليم فى البلاد ضئيلة ، وان تعلم اللغـــة الفرنسية فى ذلك الوقت ليست الغاية منه رفع مستوى المواطنين ، وانما المقصود هو الحصول على كتبة ومترجمين فى المراكز الادارية والمؤسسات التجـــارية •

ففي عام ١٩٤١ أصدر الحاكم العام لاقليم أفريقيا الاســـتوائية

مرسوما يقضى بعدم التوسع فى مجال التعليم حتى لا يكون هناك مثقفون لاتحتاج اليهم الادارة الفرنسية .

وقبل ذلك فى عام ١٩٢٢ صدر مرسوم منع تدريس اللغة العربية فى المدارس ، وعقد الحلقات الدراسية فى المساجد ، الأمر الذى أدى الى هجرة الكثير من العلماء والطلاب الى السودان ، ومصر ، والحجاز وفى اتجاه آخر الى نيجيريا والمغرب .

وكانت تشاد فى ذلك الوقت تموج بفطاحل العلماء وحفاظ القرآن الكريم . الا أنه لم تكن فيها زعامة دينية قائمة على أسس وطيدة لمواجهة التأثيرات الجديدة التى طرأت على المجتمع .

لقد اتسمت الادارة الفرنسية فى تشاد بروح العنف والاستبداد ، وتبدو فى بعض الحالات أنها تنطوى على الجمود واللامبالاة .

كانت مقاطعات تشاد الشمالية فى عزلة ، لا عن اقاليم أفريقيا الاستوائية فحسب ، وانما عن مقاطعات تشاد الجنوبية أيضا ، وظلت تعانى من مشاكل خاصة بها ، ذلك ان الفرنسيين لم يتعمقوا فيها بعد الاحتلال واعتمدوا فى ادارتها على المشايخ والسلاطين والرؤساء التقليديين والقناصة السنغاليين ، وهؤلاء جميعا لايحسنون سوى التسلط والاستغلال ، وجمع الضرائب وقمع المناوئين للأدارة فضلا عن تعميق الانتماءات العرقية .

ويؤكد ذلك النص التالى الذى ورد فى التقرير رقم ٤٩٥ / أ المحفوظ فى دار الوثائق الوطنية التشادية ، وهو :

« ... ان معاملة بعض الجنود والاداريين الفرنسيين والرؤساء التقليديين للسكان تشكل عنصرا للاضطرابات والافساد والانقسامات ، وتهدم الروح الوطنية . وان هناك بعض المناطق ليس لسكانها أية علاقة بالدولة الا عن طريق موظفى الضرائب والجمارك ، واذا استمر الوضع

هكذا لفترة طويلة فانهم سرعان مايفقدون كل احترام وارتباط بالدولة ، وبالتالى يضطرون الى الهجرة عبر الحدود •

فالرجاء أن نقلل من ذلك وان نجتهد فى نطاق الهدف الذى حدده القانون فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة ، وهو تشجيع كل تدبير من شأنه تحسين مستوى حياة السكان وضمان رقيهم الاجتماعى فى اطار تطوير يأخذ بعين الاعتبار تقاليدهم المحلية ويجب ألا نفكر فى وضع الحواجز بين المقاطعات الشمالية والجنوبية لأنها كانت على اتصال وثيق قبلنا ، ويتعين أن يخطط لها نمو مشترك ، فاذا قمنا بأى خطوة من هذا القبيل فسوف يحدث شىء آخر فوق الاضطرابات الاقتصادية والسياسية ألا وهو التعريب السريع » •

كانت الممالك التشادية قد أعطت للسكان كيانا حضاريا وسياسيا واجتماعيا خاصا يربط بعضهم بالبعض الى حد ما ، وقد ظل هذا الكيان يقاوم من أجل البقاء كتراث قومى على الرغم من افتقار الادارة الفرنسية للرؤية المستقبلية لهذا الكيان •

وفى هذا الشأن ذكر الكاتب الفرنسى « بيير هيجو » فى كتابه « التشاد » الصادر فى باريس عام ١٩٦٥ ، بالنص التالى :

« ••• ان أصدق نقد يمكن أن نوجهه الى ادارتنا فى تشاد هو افتقارها الى رؤية تتعلق بالمستقبل السياسى ، حيث أنها ضيعت فرصة مواتية لانعاش هذه البلاد عن طريق اعادة الحياة الى الممالك الوطنية وربطها برباط قوى فيما بينها وتطوير التراث القومى الذى كان وحده متأصلا فى نفوس شعبها ، ولم يكن من الممكن أن تعود الفرصة بعد ضياعها ، وعليه فمن الصعب أن تكون لدينا قواعد صلبة يمكن الاعتماد عليها فى اقامة بناء سياسى وطنى معتدل ، ونحن نتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية فى هذا الصدد •

ولاشك أن رحيلنا من تشاد كان أمرا لا مفر منه ، وكان بوسعنا أن ننقل السلطة الى القادة الجدد فى ظروف أفضل بالنسبة للاستقرار السياسى والفعالية الادارية ، ولاننا لم نفعل ذلك فقد جعلنا الحكومة التى جاءت بعدنا تضطر الى البدء من فراغ ، وظللنا فى بعض الأحيان نسخر منها بغير وجه حق » •

وفيما يتعلق بالتطور السياسى أصدرت الحكومة الفرنسية فى عام ١٩٤٦ عدة نصوص قانونية ترمى الى تحقيق احترام المواطن الأفريقى ، وتقر سياسة الادماج والتطور فى نطاق التبعية الفرنسية التى أوصى بها مؤتمر « برازفيل » المنعقد فى عام ١٩٤٤ • فاتاح ذلك لرعايا المستعمرات الفرنسية بأفريقيا تشكيل الأحزاب والمشاركة فى الحياة السياسية • وقد سار التطور السياسى فى تشاد بطيئا فى الفترة ما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥٦ ، ولكنه شهد تغيرات دستورية سريعة فى الفترة من عام ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ •

ويرجع الفضل فى ذلك الى قانون الاصلاح الادارى الذى أصدرته الحكومة الفرنسية التى تزعمها الاشتراكيون فى تلك الفترة •

كان للحزب الاشتراكى الفرنسى قوة كبيرة فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وكان من أشد أنصار سياسة الادماج ، فهو من الناحية النظرية يدعو الى تساوى العناصر داخل جمهورية تقدمية موحدة ، واذلك كان يعارض كل حركة وطنية فى المستعمرات الفرنسية تهدف الى الانفصال عن فرنسا ، الا أن مبادئه قد تغيرت بعد أن ضعف مركزه وفقد الأمل فى أن يسيطر على الحكم فى فرنسا على المدى القريب ، وعندئذ تحول الى مناصرة الحركات الوطنية فى المستعمرات وكان فى رأيه أن حكم « البورجوازية » الوطنية يسهل عن طريقه تسلل النفوذ الاشتراكى مما لو بقيت المستعمرات تحت الحكم الأجنبى ، ولذلك أصدرت الحكومة فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ القانون المشار

اليه ، ذلك القانون الذى مهد لعملية ازالة الادارة الاستعمارية وساهم فى ارساء الأجهزة التنفيذية والتشريعية فى أفريقيا الفرنسية بوجه عام .

ومن الصعب التقويم الحقيقى لتطور الفكر السياسى فى تشاد ، وليس من السهل أيضا تتبع الأصول الأولى للاحزاب السياسية فيهـا بدقة . اذ أن القاعدة الأساسية فى تكوين المجتمعات السياسية تقـوم على العلاقات الاجتماعية المتقاربة والتطور الثقافى ، والعلم بان من الممكن تحسين الأوضاع ومناهضة السيطرة الأجنبية ، ولم تكن هـذه الأسـس متكاملة فى تشاد ، ونتيجة لذلك جاءت الأحزاب فروعا من الأحزاب الفرنسية الرئيسية ، وأخذت تتلون بدرجة كبيرة بالولاء القبلى المحلى ، والتكوين الثقافى والعقائدى ، وارتبطت سياستها بهيكل واتجاه زعمائها الشخصى ، مما جعلها تميل فى بادىء الأمر الى استخدام وسائل العنف أكثر من تركيزها على النشاط السياسى الحديث والأهداف التى تخدم المصالح الوطنيـة .

وقد ظهرت قوتان تتواجهان على المسرح السياسى التشادى :

فهناك التقدميون أعضاء الحزب التقدمى التشادى « الذين يؤيدون سياسة الحزب الاشتراكى الفرنسى ، وهؤلاء كانوا يرفضون صـيغة ضم تشاد الى الجمهورية الفرنسية ، ويرغبون فى التعجيل بعملية التنمية الاجتماعية رغم ماتعانيه البلاد من نقص فى الكفاءات الوطنية .

وتتكون قاعدة هذا الحزب من « البيروقراطية » التشادية الجديدة ورجال الأعمال والادارة الأوروبيين ، فضلا عن المحاربين القدامى والعمال والمزارعين .

كما كان هناك المحافظون أعضاء « الحركة الاشتراكية الأفريقية » الذين يؤيدون سياسة حزب « تجمع الشعب الفرنسى » التى تدعو الى الضم وبترك مهمة تنظيم ايقاع التطور لسلطة الوصاية .

وتتكون قاعدة هذه الحـــركة من التجـــار ، والرؤساء التقليديين والحرفيين وبعض المثقفين والمزارعين •

وكانت النخبة المحافظة فى ذلك الوقت تخشى الاستقلال لأنهـا كانت تراه فى اطار دولة تقدمية تتعارض مع مصالح الشعب • وكان التقارب بين الحزبين يبدو واضحا فى ضوء الصبغة الاشــــتراكية ، ولكن التناقضات بينهما كانت جوهرية ، فالحزب التقدمى التشــــادى يتسم بطابع علمانى تقدمى ، أما الحركة الاشتراكية الأفريقية فهى ذات طابع اسلامى محافظ •

وتوجد أحزاب أخرى ، كالحركة الاجتماعية التشادية واتحاد تشاد الديمقراطى المستقل ، وتجمع الريفيين التشاديين المستقل ، الا أنهـا كاذ تتدور فى نطاق الحزبين الكبيرين • وقد تركز نشاطها على المناورات السياسية لخدمة الأغراض الشخصية ، بحيث تؤلف الأغلبية مع أى جهة تأتلف أو تتحالف معها وقد لعب بعض رجال الادارة والأعمال الفرنسيين دورا كبيرا فى توجيه وتحريف هذه الأحزاب ، بصفتهم أعضاء عاملـين ونوابا منتخبين ، وكان فى مقدمتهم « غبرييل لينرت » رئيس الحــزب التقدمى التشادى الذى تولى رياسة مجلس أول حكومة فى تشاد تشكل فى ١٣ مايو ١٩٥٧ م •

ومنذ عام ١٩٥٢ ، بدت واضحة ــ بســـبب انتخابات الجمعية الاقليمية ــ الانقسامات المبنية على الائتلافات الحزبية والروابط الدينية والعرفية التى أدت كلها الى الحيلولة دون قيام حياة سياسية فعليـة فى البلاد • حيث ظهر اتجاه تمثل فى أنه مهما كانت « الأيديولوجية » التى تدفع الى انشاء تشكيل سياسى على الصعيد الوطنى ، فان هــذا التشكيل يتخذ بعد عدة نشاط طابعا خاصا ، وينتمى بالتالى انى الشمال أو الجنــوب •

وعندما فاز الحزب التقدمى التشادى فى انتخابات ٣١ مايو ١٩٥٩

بالأغلبيـــة الســـاحقة فى مجلس النواب ، تولى « فرنسوا تومبالباى » رياسة مجلس الحكومة (١٦ يونيو ١٩٥٩) ، وأخذ يحكم قبضته على السلطة بيد من حديد ، فتنبه زعماء الأحزاب الأخرى الى الخطر المحدق بهم وبمستقبل البلاد السياسى ، فاتفقوا على تشكيل حزب واحـــد للمعارضـــة يحمل اسم « الحزب الوطنى الأفريقى » ، وتم ذلك فى ٣٠ يناير ١٩٦٠ ، الا أن التناقضات الشخصية والأهداف المتباينة حالت دون قيامهم بعمل سياسى فعال ، فأخذ « تومبالباى » يزيحهم عن طريقه بالعنف واحد بعد آخر ،ثم حل الأحزاب (١٩ يناير ١٩٦٢) ، وأقام نظاما رياسيا فى البلاد (١٦ أبريل ١٩٦٢) وبطبيعة الحال فان هذه التطورات لم تكن مرضية للجميع ..

وفى أثناء الصراع السياسى الذى بلغ ذروته فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، تبلورة الفكرة التى تنادى بأنه لايمكن احداث تنميـــة بدون استثمار ، ولايمكن الحصول على استثمار بدون تمويل وبـــدون كفاءات وطنية ، فأقيمت علاقات تجارية ، وفتحت أسواق للتصـــدير والاستيراد وأنشئت وظائف تقنية وادارية حديثة ، ومعاهد للتأهيـــل المهنى ، ومن هنا بدأ نمو المعونة الخارجية التى جاءت من فرنســـا والمنظمات الدولية ، وكانت تشاد تعد من أقل أقاليم أفريقيا الاســـتوائية حظا فى مشروعات التنمية بسبب شح الادارة الفرنسية .

ونظرا لارتباط رأس المال الأجنبى بالسيطرة الســـياسية ، فان الحكومة التشادية فضلت التجارة على الصناعة فى ذلك الوقت ، لأنهـــا تحتاج الى رأس مال أقل وتعطى عائدا أسرع .

وعلى الرغم مما تدره الصادرات الوطنية من مبالغ ، وهى : القطن واللحوم المجمدة ، والأبقار التى تساق حية الى الدول المجاورة والجلود والصمغ ، والأرز ، والفول ، والتبغ ، والنطرون ، والملح النبـــاتى ، فان تكاليف الواردات تفوق الدخل بكثير فى كل عام ، نظرا لتحـــكم

شركات الامتياز الفرنسية فى الأسعار • فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات فى عام ١٩٥٨ ، خمسة مليارات ومائة وسبعون ألف فرنك أفريقى (٥١٧٠) • وفى نفس العام بلغت قيمة الواردات ، ستة مليارات وستمائة وعشرة آلاف فرنك أفريقى (٦٦١٠) •

وقبل أن تمنح فرنسا الاستقلال لتشاد فى ١١ أغسطس ١٩٦٠م ، فى نطاق الرابطة الفرنسية الأفريقية التى دعا الى اقامتها « الجنرال ديجول » فى استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ ، وقعت معها معاهدة دفاعية تضمن حق فرنسا فى انشاء قواعد عسكرية فى الأرض التشادية ، ومعاهدة اقتصادية تنص على أولوية البضائع الفرنسية فى التجارة الخارجية لتشاد •

وهذا الحق وان كان متبادلا ، الا أن فرنسا هى المستفيدة منه فى الغالب •

وفى الختام يمكن القول — رغم السلبيات التى استعرضتها — بأن المجتمع التشادى قد تعرض لتغيرات عميقة فى عهد الاحتلال الفرنسى ، وتتمثل هذه التغييرات فى اقامة نظام الدولة الحديثة الذى يهدف الى ربط الشعب بالأرض فى ظل وحدة سياسية •

وفى مظاهر الحضارة الحديثة •• ونشأة الأحزاب السياسية والتحولات الأساسية فى نظام الاقتصادى التقليدى ، والحصول على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ م •

مصـــادر البحث

١ ــ المصادر الأجنبية :

— Depôt No D'Archives :
Documents Tchadiens, Serie, W 1 - 1. 1919.
— Documents Tchadiens, Serie, C 41. 1961.
— Documents Tchadiens, Serie, WI - 78.
— I.N.S.H. : Piece, A 64 et Piece, C 675. 1912.
— Emil Gentil : La Chute de L'Enpire de Rabeh, Paris 1902.
— Cabot Jean : Atlas Pratique de Tchad, Paris 1972.
— Jean Chapelle : La Peuple Tchadien, Paris 1980.
— Jean Suret Canal : L'Afrique noire l'Ere Colonial (1900 - 1945), Paris 1964.
— D. Georges et R. Langue : L'Essor du Tchad, Paris, 1969.
— P.F. Gonidec : La Rép. du Tchad, Paris 1971.
— Paul Bory : Le Tchad, Monaco, 1962.
— P.O. Lapie : Mes Tournees au Tchad, Paris 1941.
— Pierre Hugot : Le Tchad, Paris 1965.
— Paul Crampel : La conquete du Tchad, Paris 1894.
— Virginia Thompson and R. Adolf : The Emerging States of Franch Equotorial Africa. California 1960.

٢ ــ المصـــادر العربية :

ــ الأستاذ الدكتور صلاح العقاد :

الجمهوريات الأفريقية المنتمية للمجموعة الفرنسية ، حوليات كلية البنات جامعة عين شمس العدد الثالث ، يونيو ١٩٦١ .

ــ الأستاذ الدكتور زاهر رياض : الشركة الاســـــتعمارية وأثرها فى الاستعمار ، مقال فى مجلة نهضة أفريقيا ، العدد ٢٣ أكتوبر ١٩٥٩ .

ــ سعد الدين الزبير : امبراطورية رابح الزبير ، القاهرة ١٩٥٣ .